وقال صحيح على شرط الشيخين من اتى عرافا او كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما انزل على محمد
صلى الله عليه وسلم والكاهن هو الذي يخبر عن بعض المضمرات ليصيب بعضها ويخطئ اكثرها
ويزعم ان الجن تخبره بذلك وفسر بعضهم الكهانة بما يرجع لذلك فقال هي تعاطي الاخبار
عن المغيبات في مستقبل الزمان واد عاء علم الغيب وزعم ان الجن يخبره بذلك والعراف
بفتح المهملة وتشديد الراء قيل الكاهن ومردة الجن وقيل الساحر وقال البغوي هو الذي
يدعي معرفة الامور بمقدمات اسباب يستدل بها على مواقعها كالمسروق من الذي يتهم به ومعرفة
مكان الضالة ونحو ذلك ومنهم من يسمي المنجم كما هنا وهذه الاحاديث صريحة في حرمة هذه
المذكورات بل عدها المصنف رحمه الله من الكبائر فيصلي الفاء تفسيرية ويحتمل انه يقدر شرط
اي فاذا اهم بالشروع فيصلي ركعتين بنيتها اي فضلها ذلك فيجوز الزياده عليهما
بتسليمه والاولى بعقد الثانيه الا نحو جاهل فينعقد له نفلا مطلقا نظير التحيه ولا
يحصل بركعه على الاوجه كالتحيه وخبر ثم صل ما كتب الله لك شملها واكثر منها لكن استنبط
منه معنى خصصه بغيرها ولا يخصصه حيث الركعتين لانه من ذكر بعض افراد
العام الذي هو ما كتب الله لك وهو لا يخصص ولا ينعقد في وقت الكراهة الا بحرم
مكه ولو نوى بصلاة الاستخاره وغيرها في وقت الكراهة حرمة كما جزم به المصنف خلافا
لشيخه ابي الحسن البكري لانه اجتمع في نيته مصحح ومفسد ويشهد له قاعده اذا اجتمع
الحلال والحرام غلب الحرام واذا تعارض المانع والمقتضي قدم المانع ويقرا بعد الفاتحه
في الركعة الاولى الكافرون والاخلاص قاله الدوري كما نقله ابو القاسم العراقي في شرح
الترمذي لم اجد في شيء من طرق احاديث الاستخاره تعيين ما يقرا فيها ولكن ما قالاه
مناسب لانهما سورتا الاخلاص فناسب الاتيان بهما في صلاة المراد منها الاخلاص
الرغبة وصرف التفويض واظهار العجز بالتبري من العلم والقدره والحول والقوه وان
قرا بعد الفاتحه ما يناسب الاستخاره فحسن كقوله تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار الايه

وما كان

وما كان لمومن الايه انتهى وقال المصنف تبعا للحافظ ابن حجر والاكمل الذي يقرا في الاولى
وربك يخلق ما يشاء الى قوله تعالى واليه ترجعون ثم الكافرون بالواو وقصد
الحكايه ويقرا في الركعة الثانيه قوله تعالى وما كان لمومن ولا مومنة الى قوله تعالى
ثم سورة الاخلاص لمناسبة الايتين كالسورتين اذ القصد منهما اخلاص الاعتقاد
والعمل فناسبا هنا واذا لم يرد اذ القصد اظهار الرغبه والعجز وصرف التفويض قال
ابو الحسن البكري وهو بعيد اذا لم يرد به سنه والاوفق ان يقتصر على ما ذكر ولا من
السورتين لورود قراتها في مواضع كثيره من النفل فيلحق ما هنا بها انتهى وقال الساحلي
المالكي في بغيته السالك يقرا في الاولى بعد الفاتحه وعنده مفاتح الغيب الى مبين وفي
الثانيه وربك يخلق الى يرجعون ويكثر في ركوعه وسجوده من لا حول ولا قوة الا بالله
والظاهر كما هو قياس ما قالوه في الجمعه انه اي المصلي الاولى والثاني وصح تقدير ضميره لانه يصدق
جمله خبريه دال على قصد المتكلم السامع حديثه او نسي ما يقراه في الركعة الاولى فلم
يقرا شيا او قرا غير ما ذكر قراه اي ما يقرا في الاولى في الثانيه مع ما يقرا في الثانية تنازعه
قرا المذكور ويقرا الذي قدرته وقياس ما ذكر ايضا انه لو قرا ما في الثانيه في الاولى عكس
ولا يعيد ما قراه في الاولى في الثانيه ليتقدم قراته في الاولى وانه لو ترك ما ذكر عمدا كان
كما لو نسي وعبارة ابي الحسن البكري وواضح انه لو لم يات في الاولى بالقراة المطلوبه
بعد الفاتحة لعذر او غيره اتى بها في الثانيه مع ما طلب فيها كنظيره في الجمعه انتهت
وهو احسن من عبارة المصنف قال الشارح وفي قوله والظاهر الخ اخره نظر ويمنع القياس
بانه لم ثبت قراة الجمعة والمنافقون بالنص تاكدتا بقراتهما في الثانيه الى ان تخلوا
صلاته عنهما بخلاف الاخيرتين السابقتين وما بعدهما من السورتين اذ قراة ذلك امر
استحساني مناسب انتهى ويجاب بانه لا مانع من قياس الامر الاستحساني على ما ورد
به النص اذا وجد الجامع بينهما وهو هنا مطلق الطلب وحصل اي الركعتان بقرا ما بلغ مقايله على نسخة المصنف